

## الحزب الإسلامي العراقي

### دراسة في الأفكار والمواقف في ضوء انتخابات 2010

أ.م.د. خميس دهام حميد

فرع النظم السياسية

#### المقدمة

الحزب الإسلامي العراقي هو تيار إسلامي سياسي ينتمي جل اعضاءه إن لم نقل كلهم الى الطائفة السنية، بيد انه لا يملك في نظامه الداخلي ما يمنع من انتماء الطوائف الأخرى اليه، اقتبس فكره من جماعة الأخوان المسلمين التي اسسها الشيخ حسن البنا في مصر عام 1928، وهو فرع لجماعة الاخوان في العراق ان لم نقل جناحها السياسي في مقابل الجناح العسكري للجماعة (المقاومة الإسلامية الوطنية في العراق).

#### الجدور التاريخية للحزب الاسلامي العراقي

في أربعينيات القرن الماضي لم يكن للعمل السياسي الاسلامي تواجد تنظيمي وجماهيري في العراق، بل اقتصر هذا العمل على تكوين بعض الجمعيات الدينية والثقافية والتعليمية وتدریس العلوم الشرعية في المساجد والدور التابعة لها وانشاء التكايا لبعض مشايخ الصوفية، وفي منتصف الأربعينيات حضر الى العراق للتدریس بعض الأساتذة من مصر وسوريا ممن كان لهم علاقة تنظيمية بجماعة الأخوان المسلمين. وبدء هؤلاء الأساتذة بالدعوة إلى الإسلام السياسي والحكم بما انزل الله بدل القوانين الوضعية. وكانت بداية حركة الأخوان المسلمين في العراق على شكل تنظيم بأسم (جمعية الأخوان الإسلامية) على يد الداعية المرحوم محمد محمود الصواف، الذي تأثر بأفكار البنا وتعاهد معه على انشاء جماعة تدعوا للإسلام السياسي في العراق. وبعد تعيينه في كلية الشريعة عام (1946) بدأت بتشكيل النواة الأولى لجماعة الأخوان فيها، ثم تأسست مكتبة باسم (مكتبة الاخوان الإسلامية)، وأجيزت عام 1946 جمعية باسم (جمعية الأخوة الإسلامية) برئاسة المرحوم الشيخ أمجد الزهاوي، بعد أن رفضت الحكومة العراقية آنذاك أجازة جمعية باسم (الإخوان

المسلمين). وكانت باكورة العمل السياسي للإخوان في العراق هي المشاركة الفعالة في المظاهرات التي بدأت نهاية عام 1947، وامتدت حتى إسقاط معاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق. وشعرت الحكومة الجديدة التي جاءت في أعقاب ذلك بخطورة التوجه الإسلامي السياسي وأثره على الشعب العراقي المتحمس للتغيير دائماً حتى ثورة 14 تموز 1958.

وبعد ان عطلت ثورة تموز عام 1958 الاحزاب والجمعيات، عادت فأجازت قانونا جديدا أسمته (قانون الاحزاب والجمعيات)، تقدم إثره أكثر من (150) شخص بطلب الى وزارة الداخلية في 8 شباط عام 1960 لإجازة تأسيس حزب اسلامي ضمت هيئته التأسيسية مجموعة من مشايخ الأكراد من السليمانية وأربيل وكركوك وشخصيات من المناطق الغربية والوسطى والجنوبية. ولكن وزارة الداخلية رفضت الطلب، فاعتضت الهيئة التأسيسية للحزب وميزت القرار الصادر من الداخلية لدى محكمة التمييز العراقية، فقامت محكمة التمييز برئاسة الاستاذ شفيق العاني بأجازة الحزب بالقرار (5) بتاريخ 1960/4/26، وكان قراراً قضائياً تاريخياً برهنت فيه المحاكم العراقية على عدم خضوعها للارادة السياسية. وعقب ذلك اجازت الوزارة قرار محكمة التمييز لانه ملزم للحكومة، وفي اعقاب ذلك فتح الحزب الاسلامي العراقي اول مركز له في الاعظمية، وتم عقد اول اجتماع للهيئة التأسيسية في دار جمعية الاخت المسلمة، وفي اول اجتماع لاعضاء الحزب تم انتخاب اعضاء اللجنة المركزية للحزب الاسلامي العراقي بالاقتراع السري واخذ يمارس نشاطه السياسي من خلال المحاضرات والاجتماعات والنشرات ومع ان النظام السياسي كان يعطي كل حزب حق اصدار جريدة يعبر فيه عن رأيه، لكن الحكومة رفضت اعطاء ترخيص للحزب الاسلامي مما أضطره لاصدار جريدة (الحياد) التي كان يملكها الضابط المتقاعد فاضل شاكر النعيمي وبدأت الجريدة في معارضة النظام ونقده مما جعل الحاكم العسكري انذاك اللواء احمد صالح العبدوي ان يستدعي الاستاذ فاضل اسبوعياً ويودعه التوقيف وتم ابعاده الى جنوب العراق واغلقت الجريدة. واستعيض عن جريدة الحياد بجريدة (الجهاد) التي أغلقت بعد اصدار عدة اعداد منها. لقد كان من مبادرات

الحزب الاسلامي محاربة النعرة الطائفية وتشكيل وفود عديدة لزيارة النجف وكربلاء لمقابلة العلماء الشيعة وفي مقدمتهم سماحة العلامة المجتهد آية الله العظمى السيد محسن الحكيم وأكدوا على ضرورة توحيد الصفوف لمقاومة البلاء الذي حل بالعراق ومنها انتشار المد الشيوعي. وبعد استيلاء حزب البعث على السلطة، غادرت مجموعة كبيرة من قيادات الحزب العراق وعاشوا في المنفى منهم رئيسه نعمان السامرائي والاستاذ فليح السامرائي والدكتور طه جابر العلواني وغيرهم، وأوقف الحزب الاسلامي تنظيمه رسمياً في 5 نيسان عام 1971، وقد غادر العراق ايضاً مجموعة من الشباب عاشت في المنفى في بريطانيا والاردن واوروبا واجتمع هؤلاء الشباب فيما بينهم واتخذوا منهج الحزب الاسلامي منهجاً لهم وأسسوا في عام 1991 حزباً اسلامياً في المنفى. وفي اعقاب سقوط بغداد على ايدي المحتلين المغول الجدد الامريكان والبريطانيين، عاود الحزب الاسلامي نشاطه السياسي في داخل العراق، واضعاً الدكتور محسن عبد الحميد اميناً عاماً له وفتح مئات الفروع والمقرات والنوادي في مختلف محافظات العراق بعد ان كان النشاط العلني محظوراً عليه طيلة الحقبة السابقة.

### المشروع السياسي للحزب الاسلامي

لقد تبنى الحزب الإسلامي مشروعاً سياسياً جديداً يتوافق وظروف المرحلة الراهنة التي يمر بها الشعب العراقي والدولة العراقية، وكان من أولوياته:  
اولاً: تحرير العراق من الاحتلال وازالة اثاره وتعزيز استقلاله ومقاومة كل اشكال التبعية الاجنبية .

ثانياً : تعزيز وبناء الوحدة الوطنية العراقية.

ثالثاً : بناء الدولة العراقية.

رابعاً : التفاعل مع هموم ومطالب الجماهير .

خامساً: بناء الإنسان المسلم وتعزيز القيم والمبادئ الإسلامية في المجتمع.

### موقف الحزب من الحكومة والانتخابات

## أولاً: انسحاب الحزب من الحكومة المؤقتة

لقد دخل الحزب الاسلامي في مجلس الحكم ومن بعده الحكومة المؤقتة بدافع المشاركة السياسية التي تقضي المطالبة بحقوق الشعب العراقي التي سلبت، وساهم أيضا في كتابة دستور البلاد الدائم والذي يجب ان يستقي من منهج الاسلام الشامل وتتحقق فيه مصالح الشعب العراقي والشعوب كافة. ويؤكد الامين العام للحزب (عبر مشاركتنا تحملنا الكثير من النقد والاتهام وآثرنا ان نبقي فاعلين تغليباً لمصلحة الشعب على مصلحتنا الحزبية، وكان دثبنا دوما المناصحة مع توجه الحكومة والتي نعتقد احيانا انها تجاوزت الخطوط الحمراء ومنها ما حصل في مدينة النجف وتلعفر وسامراء وباقي مدن العراق). ولكن الحزب رأى انه لم يعد هناك مبرر للمشاركة في الحكومة "لكوننا قد افرغنا الوسع في ابداء المشورة التي نراها صحيحة، لذا قرر الحزب الاسلامي العراقي الانسحاب من الحكومة المؤقتة لانه لا يريد ان يتحمل مسؤولية اراقه الدم العراقي وبلا مبرر شرعي، ويبقى الحزب مشاركا في العملية السياسية ناشطا في علاقاته الواسعة مع الاطراف السياسية المختلفة فاعلا في النشاطات التي أقرها مشروعه السياسي، واخيرا نسال الله تعالى ان يحقن دماء أهلنا في الفلوجة وفي كل مدن العراق ونعلن وبكل وضوح تعاطفنا مع كل ابناء شعبنا من الشمال الى الجنوب وبدون تفريق، وسوف يتصدى الحزب بكل وسائل المقاومة السلمية المتاحة للرد على اية حماقات يرتكبها الاحتلال أو تصدر عن الحكومة المؤقتة ضد أهلنا أينما كان موقعهم في العراق الجريح". وصدرت التوجيهات الى ممثل الحزب الاسلامي في الحكومة المؤقتة (الدكتور حاجم الحسني وزير الصناعة) بالانسحاب لكنه رفض، وفضل البقاء في المنصب على مصلحة الحزب، وقد قطع الحزب الاسلامي علاقته بحاجم الحسني ولم يعده ممثلا له في الوزارة، علما ان الوزير المذكور منح هذا المنصب نتيجة لترشيح الحزب الاسلامي له وموافقة الحاكم المدني الامريكي (بريمر) على تعيينه لخدماته الجلية في التفاوض ولعب دور الوسيط بين اهالي الفلوجة وقوات الاحتلال في أزمة الفلوجة الاولى وانقذ المحتلين من مأزقهم آنذاك بعد فشلهم في دخول مدينة الفلوجة بتاريخ 2004/4/12. وقد اعلن الوزير

المذكور انسحابه من الحزب الاسلامي والدخول في قائمة رئيس الجمهورية المؤقت غازي عجيل الياور (قائمة عراقيون) التي حصلت على خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية في انتخابات 2005/1/30.

**ثانيا: موقفه من الانتخابات البرلمانية لعام 2005 وانتخابات المجالس المحلية لعام 2009**

كان الحزب الإسلامي العراقي يعتقد بان الانتخابات بشكل عام تشكل ابتداء خيار سياسيا مناسباً لتحرير البلاد وتحقيق السيادة الوطنية وبناء المؤسسات الدستورية والسياسية وتوفير الفرص المناسبة للجميع وبشكل عادل للمشاركة السياسية على الساحة العراقية، لذلك لا بد من الحرص على عناصر نجاحها ومن أهم العناصر التي حددها الحزب والتي قد تساعد على إفسال الانتخابات:

- 1- عدم توفير الشروط الامنية وشيوع حالة اللاستقرار في مناطق العراق كافة.
- 2- عدم اجابة المفوضية المشرفة على الانتخابات بصورة مرضية على الطعون القانونية والفنية كافة.
- 3- عدم تحقق التوازن في مكاتب المفوضية أو اللوائح التي صدرت عنها .
- 4- ضمان انتخابات نزيهة وشفافة من خلال تكليف اطراف محايدة كممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وهيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي للإشراف على الانتخابات.
- 5- تعليق قانون الطوارئ الذي يحجب الحريات المدنية ويعوق النشاطات الانتخابية. وفي ظل غياب هذه الشروط، رأى الحزب بالاضافة الى عدد من الاحزاب والحركات والتجمعات المؤثرة في الساحة السياسية العراقية، ان يبادر الى طلب تأجيل الانتخابات لمدة اقلها (6 أشهر) عليها تقضي الى مناخ مناسب يحقق نجاح الانتخابات بما يتناسب وتطلعات الشعب العراقي، وإلا فإن الحزب يجد نفسه مضطرا لاعادة النظر في موضوع مشاركته في الانتخابات بما يتفق ومشروعه السياسي.

من هنا يتضح ان للحزب الاسلامي مبرراته لعدم خوض الانتخابات والتي حددها في بيانه حول الانتخابات علماً ان قائمته حصلت على مقعد واحد وعلى الرغم من

مقاطعته لهذه الانتخابات حاول الفائزون بالجمعية الوطنية منحه مقعدا واحدا في الجمعية. وجاءت مقاطعة الحزب الاسلامي ايضا نتيجة لموقف هيئة علماء المسلمين الراض للانتخابات في ظل الاحتلال، وضغط فصائل المقاومة المسلحة عليه لثنيه عن الدخول في لعبة الانتخابات حيث ان هناك اجنحة ترفض العمل السياسي وتسلك الكفاح المسلح ومنها جماعة الاخوان التي سجلت تحفظات عديدة على الحزب الاسلامي بدخوله الى مجلس الحكم والحكومة المؤقتة ولذلك فقد الحزب الاسلامي شعبيته على مستوى (أهل السنة) خصوصا في محافظة الانبار ومدينة الفلوجة ومحافظة نينوى وصلاح الدين ومحافظة ديالى بسبب ما يسمونه المواقف المهادنة للاحتلال، كما بذلت اطراف عديدة مساعيها لدى الحزب الاسلامي للدخول في الانتخابات ولكنه رفض الدخول وهذا ما اكده الحزب الاسلامي في بيانه رقم 59 بتاريخ 2005/1/20.

### ثالثاً: موقفه من الانتخابات البرلمانية لعام 2010

بدأت قيادات الحزب الفائزة في الانتخابات بالتحرك على القوائم الفائزة لعقد الصفقات السياسية لآخذ بعض المناصب والمشاركة في الحكومة المقبلة، فحدثت لقاءات بين قيادات الحزب وائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني وعندما شعروا ان ثقلهم السياسي في البرلمان ضعيف جداً توجهوا الى التحالف مع الكيانات الخسارة مثل قائمة مثال الالوسي والحزب الشيعي العراقي وكتلة وحدة العراق لتشكيل جبهة معارضة وهذا ما اعلن عنه في يوم 18 نيسان 2010 بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني. وبعد فقدان شعبية الحزب نتيجة حتمية لسياسة قياداته التي جعلت الكثير من الشخصيات تغادره قبل الانتخابات ومنها أمينه العام السيد طارق الهاشمي والسيد علاء مكي وسلمان الجميلي وعمر الكربولي وآخرون مما يؤشر صراع قيادات الحزب، وفشل سياساته الداخلية مما افقده جمهوره الذي لم يمنحه الثقة الا بستة مقاعد (اثان في صلاح الدين ومقعد واحد في بغداد وواحد في نينوى واثان في الانبار). ويبدو أن على الحزب الاسلامي أن يعيد النظر الآن بقياداته السياسية وسياساته الداخلية والخارجية لكي يردم الفجوة الهائلة بينه وبين الجماهير وهذا ما أكدته نتائج

الانتخابات البرلمانية عام 2005 وانتخابات المجالس المحلية عام 2009 والانتخابات  
البرلمانية عام 2010 التي حصل فيها على ستة مقاعد في عموم العراق.